الأنباء
الخميس 3 يناير 2013

السعودية ثالث أقل دول العالم مديونية

الرياض ـ د.ب.أ: ذكر تقرير اقتصادي أن إجمالي الدين العام للسعودية انخفض بنهاية العام المالي 2012 إلى 98,85 مليار ريال (26,35 مليار دولار) لتصبح السعودية ثالث أقل دول العالم من حيث الدين العام.

ونقلت صحيفة «الاقتصادية» السعودية المتخصصة على موقعها الالكتروني أمس عن تقرير أعده معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود القول «إن السعودية ثالث أقل دول العالم في نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي» مشيرا إلى أن ذلك يحرر موارد مدخرة هائلة كانت توجه لخدمة الدين العام وتخفيضه بما يتيح توجيهها لاستخدامات أخرى، مثل تمويل استثمارات القطاع الخاص، وتراكم رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي المعزز طويل المدى والمستدام في البلاد.

وأضاف التقرير أن الميزانية التقديرية للسعودية للعام المالي 2013 تجعل السعودية إحدى قاطرات النمو المهمة للاقتصاد العالمي، في وقت لا تزال فيه اقتصادات العالم المتطور تعاني تبعات أزمات اقتصادية عالمية متنوعة، مشيرا إلى أن السعودية لاتزال تلتزم بهدفها الطويل الأجل وهو تحويل الاقتصاد السعودي من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد مبني على المعرفة.

وذكر التقرير أنه قياسا بمعدلات النمو بين عامي 2011 و2012، فقد بلغ معدل التضخم 4,5٪، مشيرا إلى أن هذه المعدلات تبقى متدنية مجملا وضمن النطاق المعروف لمعدلات التضخم المستهدفة في مختلف دول العالم.

ويوضح التقرير أن كلا من الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص قد حققا نموا بمعدلات تبلغ 11,2٪، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة 10,6٪ والقطاع الخاص 11,5٪ بالأسعار الجارية، كما تم تنقيح معدل النمو الحقيقي لعام 2012 ليصبح 8,5٪ وليس 7٪ من إجمالي الناتج المحلي.

.. والمملكة تحقق في تحويل ملكية موقع للذهب لشركة أجنبية بـ 82 مليار ريال

السعودية ـ يو.بي.اي: أعلنت الهيئة العامة للاستثمار السعودية أنها تجري تحقيقات موسعة حول تحويل ملكية الشركة المستحوذة على موقع تعدين ذهب سعودي في جبل صايد (غرب) لشركة أجنبية بعد أن تنازل بعض ملاك الشركة السعوديين عن حصصهم فيما قفزت قيمة ترخيص التعدين إلى أكثر من 28 مليار ريال.

ونقلت صحيفة الشرق السعودية على موقعها الإلكتروني أمس عن مدير الإعلام والاتصال في الهيئة ناصر الطويان قوله إن التحقيقات التي تجري بالتعاون مع وزارة البترول والثروة المعدنية شاملة وتركز على وضع الشركة النظامي ومدى الالتزام بشروط ومتطلبات نظام الاستثمار التعديني.

وأكد الطويان أن الهيئة تعمل وتنسق مع وزارة البترول في متابعة مجريات التحقيق وما يتم التوصل إليه بما يمكن الجهتين من اتخاذ كل التدابير اللازمة بما يراعي الصالح العام وعدم الإخلال بحقوق الدولة التي كفلتها الأنظمة والتعليمات الرسمية.

وأوضح أن الرخصة التي حصلت عليها الشركة هي رخصة تعدين لاستغلال خامات الذهب والنحاس والفضة والرصاص والزنك والكبريت، مشيرا إلى أن الرخصة منحت للشركة السعودية بموجب نظام الاستثمار الأجنبي وتسري عليها الأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

تمنحهم فرصة الفوز بـ «مينى آيباد» يومياً

«بيتك»: حملة جديدة لعملاء البطاقات لمدة 100 يوم

سالم الدويسان

الجائزة مع بطاقات «بيتك»

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن بدء حملة ترويجية جديدة اعتبارا من اليوم لتشجيع العملاء على استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات مسبقة الدفع بأنواعها وبطاقات السحب الآلي في مشترياتهم بعنوان «اربح كل يوم جهاز ميني آيباد لمدة 100 يوم مع بطاقات بيتك»، وذلك تعزيزا للقيمة المضافة للبطاقات وخدمة لحركة السوق بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء، وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

وقال مدير إدارة البطاقات المصرفية بالوكالة سالم الدويسان إن الحملة التي تستمر لمدة 100 يوم حتى 12 ابريل المقبل، تتيح حصول كل مستخدم لبطاقات بيتك على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ميني ايباد» مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط باستخدام بطاقات الائتمان ومسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط، والدخول في السحب، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التأهل لدخول السحب الالكتروني الذي سيجرى أسبوعيا.

وأضاف قائلا: «تأتي الحملة الجديدة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم، كما ترسخ مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية».

وقد شهدت الحملات التسويقية التي أطلقها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية، تجاوبا كبيرا في ظل المزايا الحصرية العديدة التي قدمتها هذه الحملات والتي تضاف إلى مزايا بطاقات «بيتك» الائتمانية، وبدا هذا التجاوب في حجم استخدام البطاقات داخل وخارج الكويت، وعدد الفائزين خلال هذه الحملات بجوائز تحفيزية متنوعة، ومن أمثلة هذه الحملات، حملة بطاقات ماستر كارد والتي منحت عملاء «بيتك» فرصا لربح 15 رحلة إلى ماليزيا وسويسرا، مع كل عملية شراء بقيمة 10 دنانير باستخدام بطاقة ماستركارد بيتك (الائتمانية أو الاعتماد) داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات السحب الآلي «الخصم المباشر» خارج الكويت فقط، وحملة «سافر.. تسوق.. استمتع هذا الصيف»، التي منحت عملاء البنك الفرصة لربح قيمة مشترياتهم حتى 7,500 دولار أسبوعيا مقابل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «فيزا بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال بطاقات السحب الآلي خارج الكويت فقط، كما حققت حملة «اربح ايفون 5 يوميا» نجاحا كبيرا، حيث استمرت 90 يوما وساهمت في رفع معدلات الاستخدام للبطاقات والإقبال على اقتنائها.

ويؤكد التجاوب المشجع مع حملات «بيتك» التسويقية في مجال البطاقات الائتمانية، نجاحه في تقديم المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلائم احتياجات وتطلعات العملاء من مختلف الشرائح، كما يكشف هذا التجاوب عن الوعي المرتفع للعملاء كما يبدو من حجم استخدام البطاقات في الداخل والخارج، وينعكس هذا النجاح للحملات التسويقية على الأهداف التي يرمي «بيتك» إلى تحقيقيها وفي مقدمتها خلق حالة من الرواج في السوق وتنشيط مبيعات التجار، وفي الوقت ذاته تعميم ثقافة استخدام البطاقات بديلا عن النقود.

وأكد «بيتك» سعيه الدءوب لتوفير أفضل الخدمات والعروض لعملائه، بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية المصدرة للبطاقات الائتمانية، وبالتنسيق مع التجار والمحال التجارية ومراكز التسوق داخل وخارج الكويت.

بقيمة تقدر بنحو 30 مليون جنيه

مستثمر سعودي يستحوذ على حصص في 3 شركات أغذية مصرية

القاهرة ـ رويترز: قال مستثمر سعودي انه استحوذ على حصص في ثلاث شركات أغذية مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من مايو 2011 وحتى نهاية 2012 مقابل 30 مليون جنيه (4,7 ملايين دولار).

وأضاف نواف بن دايل في مقابلة مع «رويترز» ان التوقيت الذي ضخ فيه استثمارات بالسوق المصري «هو الأنسب للاستثمار من وجهة نظري. أسعار الأسهم كانت مغرية للشراء. قطاع الأغذية المصري به فرص قوية للاستثمار والنمو خلال الفترة المقبلة».

واستحوذ بن دايل على 15٪ من شركة المصرية للدواجن و10٪ من شركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي و5٪ من شركة المنصورة للدواجن.

وأغلقت أسهم المصرية للدواجن الخميس الماضي عند 2,38 جنيه بانخفاض 4,03٪ والمنصورة للدواجن عند 16,26 جنيها بانخفاض 4,8٪ والشرقية الوطنية عند 5,59 جنيهات بانخفاض 3,8٪.

وقالت البورصة المصرية في بيان صحافي هذا الاسبوع إن ربحية الشركات المدرجة بها مازالت الأعلى بكل الأسواق الناشئة وذلك رغم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تمر به البلاد.

وأضافت البورصة «معدل العائد على الكوبون للسوق المصري 8,3٪ مقارنة بنحو 2,6٪ للأسواق الناشئة و3,2٪ افريقيا والشرق الأوسط وفقا لمؤسسة ستاندرد آند بورز».

وفي ديسمبر قال المستثمر الشهير مارك موبيوس الخبير في الأسواق الناشئة إنه متمسك بما في حوزته من أسهم مصرية ويتطلع لشراء المزيد رغم الأزمة السياسية في البلاد.

وقال بن دايل في لقائه مع «رويترز» في أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة «لن يحدث في مصر أسوأ مما حدث».

وتعيش مصر حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي منذ الاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011.

وحقق المؤشر المصري مكاسب قدرها 51٪ في 2012 مما يجعله من أفضل مؤشرات أسواق الأسهم أداء في العالم.

وقال بن دايل «أنوي الاستثمار طويل الأجل بالشركات التي استحوذت فيها على حصص. كل شركة بها نقاط قوة وضعف. سأتواصل مع مسؤولي الشركات للعمل على إعادة هيكلة الشركات وزيادة نسب الربحية بها».

وأردف بن دايل وهو من عائلة سعودية معروفة بالاستثمار العقاري والغذائي «إذا حدث نزول آخر في أسعار الاسهم المصرية أو تغيير في سعر الصرف قد أضيف استثمارات أخرى في الشركات الثلاث».

وهبط الجنيه المصري إلى مستوى قياسي يوم الاثنين، حيث لمح الرئيس المصري إلى أن حكومته ستسمح للعملة بالانخفاض ببطء لعدة أيام أخرى لوقف نزيف الاحتياطيات الأجنبية الذي يدفع الاقتصاد نحو الأزمة منذ سقوط مبارك.

وردا على سؤال عن رؤيته لمستقبل القطاع الغذائي في مصر قال بن دايل «لا تنسى أنك لن تستطيع الاستغناء عن الغذاء. أنت في سوق به نحو 90 مليون مواطن وفي زيادة مستمرة. هذا القطاع لن يتراجع فإذا لم ينم فسيكون مستقرا على الأقل».

ويصل عدد سكان مصر أكبر بلد عربي من حيث التعداد إلى 84 مليون نسمة يعيش 40٪ منهم في حدود خط الفقر ويعتمدون على الدعم الذي يؤثر سلبا على الوضع المالي للبلاد.

ورفض بن دايل الخوض في أي تفاصيل عن حجم استثماراته المالية في السعودية أو المتوقع ضخها في السوق المصري خلال 2013 ولكنه أكد أن أحد أحلامه تكوين كيان واحد في مصر يضم شركات المصرية والمنصورة للدواجن والشرقية الوطنية للأمن الغذائي.

«جيبكا»: 16٪ نسبة النمو السنوي المركب لقطاع البتروكيماويات في الكويت بين 2007 و2011

د.عبدالوهاب السعدون

قال الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) ان الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات بالكويت شهدت توسعا لتبلغ 7,6 ملايين طن خلال عام 2011، مسجلة بذلك نموا سنويا مركبا بنسبة 16٪ بين عامي 2007 و2011.

وكشفت أحدث البيانات السنوية الصادرة عن «جيبكا» عن ان مساهمة قطاع البتروكيماويات والكيماويات في قيمة الصادرات غير النفطية قد سجلت نموا بنسبة 66٪ خلال العام 2010 مقارنة بالعام 2009، أي ان مساهمة القطاع في حجم الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بلغت 48٪ من قيمتها للعام 2010.

وفيما يتعلق بالحجم، شكلت البتروكيماويات والكيماويات نسبة 61٪ من حجم الصادرات غير النفطية للعام 2010، أو 3,9 ملايين طن، لتسجل بذلك زيادة بنسبة 38٪ مقارنة بحجم صادرات العام السابق.

في هذا السياق، قال أمين عام الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات د.عبدالوهاب السعدون «يواصل قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي نموه اللافت على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الاقتصادات العالمية الرئيسية وبخاصة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة».

وأضاف د.السعدون «نشعر بتفاؤل كبير حيال أداء القطاع العام المقبل، ومبرر هذا التفاؤل هو تبني منتجي البتروكيماويات الخليجيين استراتيجيات النمو المستقبلي عبر التركيز على التقنية والابتكار والشراكات بعيدة الأمد».

وأشارت بيانات «جيبكا» الى أن عدد موظفي قطاع البتروكيماويات في دولة الكويت قد بلغ 5,622 شخصا خلال العام 2011، أي ما يعادل نسبة 7٪ من إجمالي عدد الموظفين العاملين في القطاع في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي و5٪ من عدد موظفي قطاع الصناعات التحويلية في الكويت.

وأشارت البيانات السنوية إلى أن عملية توطين القوى العاملة في الدولة ضمن قطاع البتروكيماويات الوطني عام 2011 قد اكتسبت زخما كبيرا وبلغت 26٪، وهي أعلى بـ 7٪ من نسبة التوطين ضمن قطاع الصناعات التحويلية، كما كشفت البيانات عن نمو عدد المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع بنسبة 4٪ مقارنة بالعام السابق، أي ما يعادل ضعف حجم نمو التوظيف المسجل ضمن القطاع.

وألقت بيانات جيبكا السنوية الضوء على استمرار نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجل القطاع الإقليمي نموا في طاقته الإنتاجية بنسبة 10٪ العام الماضي، لتصل إلى 121 مليون طن في العام، وبهذا يكون القطاع الإقليمي قد حقق توسعا في قدرته الإنتاجية بمعدل نمو سنوي مركب يعادل 13٪ خلال الفترة ما بين عامي 2007 و2011.

وبلغت نسبة مساهمة البتروكيماويات في قيمة الصادرات غير النفطية في مجلس التعاون الخليجي 43٪ خلال العام 2011، مسجلة بذلك نموا بنسبة 33٪ مقارنة بالعام 2010.

وتؤكد البيانات الصادرة عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، والتي تم توثيقها من قبل دوائر الإحصاء الوطنية في كل من دول المجلس أن قيمة صادرات دول مجلس التعاون من الكيماويات قد بلغت 44,7 مليار دولار.

وعكست بيانات جيبكا السنوية بوضوح المساهمة اللافتة لقطاع البتروكيماويات ضمن قطاع الصناعات التحويلية، حيث أسهم بنسبة 17٪ من إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية عام 2011، من ناحية أخرى، بلغت نسبة القوى العاملة ضمن قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي إلى القوى العاملة ضمن قطاع الصناعات التحويلية الإقليمي 6٪ خلال العام الماضي.

وبالنسبة إلى الكويت تحديدا، أسهم قطاع البتروكيماويات بنسبة 0,49٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام 2011، علما بأن الناتج المحلي الفعلي للدولة قد سجل نموا بنسبة 8,2٪ خلال العام السابق، وأسهم قطاع البتروكيماويات بنسبة 10,6٪ من مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي للكويت لعام 2011، وذلك وفق البيانات الصادرة عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات.

19 مليار دولار قيمة إصدار الصكوك في 2012

ارتفاع قياسي لإصدار الصكوك في 2012

قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» إن دول الخليج ربما ستعتمد أكثر على إصدارات الصكوك، وهي أداة مالية توازي السندات التقليدية، في وقت وصلت فيه الإصدارات مستوى قياسيا بلغ أكثر من 19 مليار دولار في العام 2012 نتيجة التطورات الإيجابية في الاقتصاد وأسواق رأس المال، حيث يتوقع أن يتم الاعتماد على الصكوك في قطاع التمويل، من ضمنها القطاع العقاري ومشروعات المواصلات، لتمويل المعاملات.

وذكرت «ستاندرد آند بورز» أن هبوط العائدات دفع الشركات المصدرة في دول الخليج العربية نحو إصدارات سوق رأس المال، مشيرة الى ان المستويات الجيدة من السيولة في دول مجلس التعاون الخليجي، والسياسات النقدية الناتجة عن أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، تقود إلى الانخفاض السريع في عائدات السندات والصكوك، متوقعة أن يشجع بيئة انخفاض العائد على زيادة إصدارات رأس المال في الأشهر المقبلة.

وأضافت الوكالة أن إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الست بلغت ذروتها في العام 2012 لتصل إلى 19 مليار دولار بعد هدوء في النشاط بين الأعوام 2009 و2011، وفاقت الإصدارات في الأشهر التسعة الأولى من العام 2012 مجموع إصدارات العام 2011، كما أنها زادت على إصدارات السندات، وذلك للمرة الأولى، وهذا يخالف التطورات في سوق الصكوك على الصعيد العالمي، إذ تمثل الصكوك 1٪ من إجمالي إصدارات الديون.

وبينت ان من ضمن مصدري الصكوك شركتين عقاريتين مقرهما دبي وهما «ماجد الفطيم» و«إعمار» اللتين أصدرت كل واحدة منهما صكوكا بمبلغ 500 مليون دولار، كما أن شركة الكهرباء السعودية أصدرت صكوكا بقيمة 1,7 مليار دولار، وشركة قطر للنفط بقيمة مليار دولار، في حين أن شركة ممتلكات البحرين القابضة أسست برنامجا للصكوك في ماليزيا بمبلغ 3 مليارات رينغت (981 مليون دولار).

وأعربت «ستاندرد آند بورز» عن اعتقادها أن مستقبل التمويل الإسلامي سيكون محوره في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، والتي من المرجح أن تدعم النمو الاقتصادي العالمي لعقود مقبلة، إذ تواجه المنطقتان حاجة كبيرة في تطوير البنية التحتية، لافتة الى ان «التمويل في هذا القطاع مناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ إن تمويل البنية التحتية يرتكز على الأصول».

ورجحت أن تكون أولويات الحكومات الخليجية هي المشاريع الأساسية في الكهرباء والمياه والنفط والغاز التي تعتبرها مفتاح الاقتصادات وتزايد عدد السكان في المنطقة، قبل قطاعات البنية التحتية الأخرى مثل وسائل النقل، كما أن التحديات التنظيمية التي تؤثر على سوق تمويل المشاريع في الخليج تشمل تنفيذ اتفاقية «بازل 3»، التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على تسعير تمويل المشاريع طويلة الأجل، وكذلك انخفاض إشراك المؤسسات المالية الأوروبية في الإقراض طويل الأجل في المنطقة.

وتوقعت أن يستمر الطلب على أسواق رأس المال، الصكوك بشكل متزايد لسد الفجوة التي خلفها تناقص دور البنوك في المنطقة.

«ديلويت»: نمو قطاع الرعاية الصحية الخليجي بفعل ارتفاع عدد السكان

قالت مؤسسة «ديلويت» ان قطاع الرعاية الصحية دول مجلس التعاون الخليجي يشهد نموا، بالنظر إلى معدل السكان المتنامي من حيث الحجم والعمر وارتفاع إجمالي النفقات على الرعاية الصحية للفرد الواحد.

وتوقع التقرير الذي يحمل عنوان «تقرير علوم الحياة العالمية 2013: زيادة التفاؤل بفعل الواقع في وضع طبيعي جديد» أن تواصل دول مجلس التعاون نموها بنسبة 5٪ سنويا.

ويشير التقرير إلى العديد من التوجهات العالمية التي شجعت نمو قطاع الأدوية وتبقى مشجعة على المدى البعيد وتتضمن:

معدل الشيخوخة: وخصوصا في الأسواق الكبرى، حيث من المتوقع أن يتخطى معدل النمو في شريحة سكان العالم الذين يتخطى عمرهم 65 عاما نظيره في شريحة العمر ما بين صفر وأربع سنوات بحلول العام 2020، ومن هنا زيادة الطلب على منتجات قطاع علوم الحياة وخدماتها.

تزايد الإصابة بالأمراض المزمنة: فنتيجة للتغيرات في نمط الحياة وعادات التغذية، بات الناس أكثر عرضة للأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والتي بالمقابل تشكل عوامل خطر متزايد للإصابة بمشاكل في القلب والسكتة الدماغية.

ونتيجة لذلك، يتزايد الطلب على الأدوية الوقائية والمعدات الطبية واستخدامها وغيرها من التكنولوجيات المساعدة كالادوات الصحية الإلكترونية والمتنقلة.

الفرص في الأسواق الناشئة: تعمل الشركات باضطراد على استهداف النمو في الأسواق الناشئة كوسيلة لتعويض التباطؤ في المناطق المتطورة.

التطورات التكنولوجية والابتكار في المنتجات، وأحكام إصلاح الرعاية الصحية بما في ذلك زيادة التمويل الحكومي والتغطية التأمينية الأوسع.

كما تطرق تقرير «ديلويت» إلى التحديات العديدة التي تواجه الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتضمن: الاعتماد القوي على التمويل الحكومي، وتزايد كلفة الرعاية الصحية، والتوظيف المكثف لرأس المال في الرعاية الصحية ضمن القطاع الخاص، والنقص في الجهاز البشري الطبي، والبنية التحتية غير المتطورة للرعاية الصحية مقارنة بالدول المتقدمة.